الاقتصاد المصري نحو التحول للاقتصاد الأخضر في ظل النمو الاحتوائي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩

The Egyptian economy towards transition to a green economy in light of the period of comprehensive growth 2015-2019

د/ أحمد سمير أبو الفتوح يوسف

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة

المستخلص: أثرت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩ على الدول النامية، حيث ضعف اقتصاداتها، وتفاقمت المشاكل الاقتصادية بظهور فيروس كورونا، إضافة إلى تغير المناخ، فضلاً عن تفاقم الفقر وعدم المساواة. وقد نمت تلك التحديات لتشمل تباطؤ الاستثمار والإنتاجية، وقلة الوظائف، وتزايد الديون، والفقر، وزيادة تدمير رأس المال الطبيعي. أخيرًا، أثقلت الحرب الروسية الأوكرانية اقتصاديات دول العالم، الأمر الذي يتطلب إجراءات عاجلة لتصحيح أو زيادة تلك الإجراءات. وتبين أهداف الهيئات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والتي تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ من أجل عيش حياة كريمة، والقضاء على الفساد، ونحو ذلك؛ يظهر دور رئيسي للاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وفي هذا السياق تسعى الدراسة لإظهار هذا الدور في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على تكامل المنهجين التحليلي والوصفي لشرح تأثير الاقتصاد الأخضر على النمو الكلي في مصر خلال فترة الدراسة، كما قدمت الدراسة نموذجًا لتحليل العلاقة بين التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والنمو الاحتوائي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، النمو الاحتوائي، الفقر، النمو الشامل، فيروس كورونا، التنمية المستدامة. الاقتصاد المصري.

Summary: The global financial crisis of 2009 affected developing countries, as their economies weakened, and economic problems were exacerbated by the emergence of the Corona virus, in addition to climate change, as well as the exacerbation of poverty and inequality. Those challenges have grown to include slowing investment and productivity, fewer jobs, mounting debt, poverty, and increasing destruction of natural capital. Finally, the Russian-Ukrainian war burdened the economies of the countries of the world, which requires urgent actions to correct or increase those actions. Defines the objectives of international bodies, including the United Nations Environment Program; Which is represented in achieving comprehensive economic development and reducing the gap between the rich and the poor in order to lead a dignified life and the elimination of corruption and so on; A major role of the green economy appears in achieving inclusive growth and sustainable development, and in this context the study seeks to show this role in Egypt during the period 2015-2019. To achieve the objectives of the study, the study relied on the integration of the analytical and descriptive approaches to explain the impact of the green economy on overall growth in Egypt during the study period. The study also presented a model for analyzing the relationship between sustainable development, the transition to a green economy, and inclusive growth.

Keywords: green economy, inclusive growth, poverty, overall growth, Corona Virus, Sustainable development, The Egyptian economy.

مقدمة:

اهتمت العديد من الدول والمنظمات الدولية باقتصاديات التنمية وجوانبها الاجتماعية والبيئية، فمعدلات النمو السكاني المطردة وما يصاحبها من زيادة في معدلات الطلب على الغذاء والطاقة والمياه، إضافة للتغيرات المناخية نتيجة للتدهور البيئي، دفعت الجميع إلى البحث عن آليات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة١.

ظهر الاقتصاد الأخضر استجابة لتلك الأزمات المتعددة، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية بمشاريع صديقة للبيئة واستخدام تكنولوجيات جديدة للطاقات المتجددة والنظيفة، وخضرنة القطاعات المختلفة، بما يولد فرص عمل جديدة تحد من الفقر، وتقلل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد، لذلك تسعى الدول لوضع تصور اقتصادي مبني على استراتيجية الانتقال للاقتصاد الأخضر٢؛ فكانت توجيهات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، لتحقيق النمو الأخضر، حيث كانت قمة ١٩٩٢، وبعد ٢٠عاما مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio +20) ألزم حكومات الدول بتطبيق وعودها نحو التنمية الخضراء المستدامة٣.

أوضح تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية أن معظم الدول العربية تعاني عجز باستنفاذ الموارد المحلية المحدودة، وتعوضه بالاستيراد، وحذر التقرير لخطورة الاستمرار في استنفاذ الموارد المحلية بالأجل الطويل حتى لا يحدث تدوير بيئي لا يمكن إصلاحه. والاعتماد المفرط على الاستيراد بسبب الارتفاع في أسعار الواردات الغذائية، ومخاطر القيود التجارية، وتحمل ديون تمويل الاستيراد، مما يقيد النمو الاقتصادي، ويحد من القدرة على تحسين حياة المواطنين مستقبلًا٤.

نظرًا لسيطرة فكرة الاقتصاد الأخضر في الفكر البيئي والتنموي، واهتمام المجتمع الدولي بالاقتصاد لجعله أكثر كفاءة للمدى الطويل، وتوجيه الاستثمارات لإدارة الموارد الطبيعية باستدامة، وإحداث نمو بالدخل والتوظف مع مراعاة البعد الاجتماعي في كافة الأنشطة

ذات العلاقة٥، تتناول هذه الدراسة العلاقة والتأثير بين تنفيذ الاقتصاد الأخضر في مصر كجزء من الحل للنمو الاحتوائي للأجلين القصير والطويل.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدول لتحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فتسعى لتحقيق التنمية المستدامة وفقا توصيات برامج الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى. كما يتأثر الكوكب بالتوسع الاقتصادي إذا لم يتم حماية البيئة ومواردها الطبيعية. فربما يتوقف هذا التوسع؛ حيث تنضب الموارد المائية والمعدنية أو يلحق بها الضرر، وتتهدد الموارد النادرة بانتهائها في توقيتات مبكرة مما يدعوا للبحث عن موارد بديلة للصناعات وطرق للزراعة واستخدام المياه بطرق غير تقليدية٦.

ومما سبق وغيره تكمن مشكلة الدراسة بصعوبة التحول للتنمية المستدامة. فلابد من تغيير السياسات المالية وتوجيه الاستثمارات لقطاعات الاقتصاد الأخضر وتقليل وإصلاح الدعم المضر بالبيئة. وأوضحت قمة الأمم المتحدة لتمويل التنمية المتنامية والمستدامة أن الإصلاح المالي والبيئي لهما دورًا هامًا في تحقيق أهداف التنمية والحد من الفقر المدقع وفقدان الموارد البيئية. مما دعا لإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة والتأثير بين الاقتصاد الأخضر ودعم النمو الاحتوائي (الشامل) الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٩، وتحديد مدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في مصر خلال الأجل الطويل والقصير. من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم كل من الاقتصاد الأخضر والنمو الاحتوائي والدور المتبادل بينهما؟
- ما هي متطلبات وفوائد التطبيق، وتأثير قطاعات الاقتصاد الأخضر على النمو الاحتوائي في مصر الفترة من ٢٠١٥–٢٠١٩ وما بعدها؟

فروض الدراسة:

يهدف الفرض الرئيس للدراسة بيان مدى وجود دور للاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاحتوائي أو الشامل، والتأكد من مدى وجود أثار اقتصادية موجبة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر مع تحقيق النمو الاحتوائي المترتب عليه من خلال الاتي:

- الاقتصاد الأخضر الطريق لتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة.
- توزيع ثمار النمو الشامل بشكل عادل على أفراد المجتمع، قد يساهم في القضاء على الفقر متعدد الأبعاد.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: الاقتصاد الأخضر ويمثله مؤشر الإنجاز بأبعاده (القيادة وتغير المناخ، كفاءة القطاعات، الاستثمار والأسواق، البيئة ورأس المال الطبيعي)

المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

تعاظمت الأزمات في الفترة الاخيرة بسبب استخدام الطاقة التقليدية والاستخدام غير المستدام للبيئة، ومثلت تلك الأزمات قيدًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وصولاً في النهاية إلى النمو الاحتوائي في ظل الزيادة السكانية المستمرة، والتي تتسبب في الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة والمياه والغذاء ومحدودية العرض٧. لذا كان لزاما أن تقوم هذه الدراسة بإيجاد بعض الحلول في التخضير والنمو الاحتوائي.

أهداف الدراسة:

تهدف إلقاء الضوء على الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والنمو الاحتوائي والعلاقة بينهما، ومتطلبات وفوائد التطبيق، بيان تأثير قطاعات الاقتصاد الأخضر على النمو الاحتوائي، أهم سياسات التحول للاقتصاد الأخضر ودوره في النمو الشامل بمصر خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٩، استخلاص أهم السياسات للاقتصاد الأخضر والنمو الشامل في مصر، تقديم بعض التوصيات في ضوء النتائج المحققة من الدراسة.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على الدمج بين المنهجين التحليلي والوصفي، من خلال المراجع والكتب، والمجلات والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، مع دراسة واقع الاقتصاد الأخضر في تحسين النمو الاحتوائي أو الشامل في مصر خلال المدة من ٢٠١٥- ٢٠١٩، مع تقديم نموذج لتحليل العلاقة بين التنمية المستدامة للتحول للاقتصاد الأخضر والنمو الاحتوائي.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تناولت الاقتصاد الأخضر:

١- دراسة (Mohamed, et al 2009)[٨] بينت أهمية استثمار الدول النامية بمجالات الطاقة النظيفة، فأوضحت دور طاقة الرياح في إطار تنمية قطاع الطاقة والكهرباء، أن تطوير طاقة الرياح بمصر له فوائد متعددة: فهو أحد أفضل الموارد في العالم، هناك مساحة واسعة متاحة بقيمة اقتصادية بديلة منخفضة؛ كما تعد جودة الهواء في المدن الكبرى تولد الرياح بنسبة ٧٪ من إمدادات الكهرباء، قامت بتحليل العوامل الداعمة للاستثمار بمجال الطاقة المتجددة والعوامل المفيدة، كما أوضحت السياسات اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمار في مجال طاقة الرياح مستقبلاً، وأوصت بضرورة اتباع استراتيجية طويلة الأمد لدعم الاستثمار في مجال طاقة الرياح، وتحديد تعريفة مناسبة للكهرباء المتولدة من طاقة الرياح لتشجيع الاستثمار فيها. ضرورة تفعيل دور مؤسسات الدولة في تشجيع مشاركة القطاع الخاص بهذا المجال.

٢- دراسة (Olivia, 2013)[٩] تم اختيار "الاقتصاد الأخضر" كأحد موضوعين رئيسيين أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio +20)، حيث تم طرح أدبيات حول الاقتصاد الأخضر والنمو. تتناول تلك الدراسة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وظهور "التخضير" كجزء من الحل لفهم ما يميز المقترحات الواردة في مصادر المؤتمر عن الاقتصاد الأخضر والتي طرحتها الوكالات الدولية والمراكز الفكرية) ضمن الأوراق البحثية، من أجل التنمية المستدامة المطلوبة. من خلال تحليل نوعي منهجي للمواد النصية في ثلاث فئات هي: "العمل كالمعتاد تقريبًا" و"التخضير" و "كل التغيير" وتحليل علاقتهم وبتحليل الجانب البيئي أدى إلى تحديد ثلاثة أنماط مترابطة هي (الندرة والحدود، الوسائل والغايات، الاختزالية والوحدة) والتي تعمق فهمنا للتوترات بين المقترحات الناشئة. تساعد الأنماط في تفسير معنى وآثار التخضير من أجل التنمية المستدامة، وكشف الاقتصاديات والضعف المستمر في تفسير التنمية المستدامة، والتوتر بين التحول بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية السائدة التي تدعم تصوره بهذه الدراسة.

٣- دراسة (معتز، ٢٠١٥) ١٠ تناولت الاقتصاد الأخضر باستخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، أهمية الدراسة في تحليل دور قطاع الطاقة المتجددة – الطاقة الشمسية– في التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وتناولت الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، والتجارب الدولية بمجال الطاقة الشمسية والاقتصاد الأخضر، والآفاق الاقتصادية لاستخدامات الطاقة الشمسية ومستقبلها بمصر في إطار الاهتمام العالمي، وكنتيجة للارتفاع في أسعار البترول عالميًا، والنمو المتزايد في الطلب للطاقة الأحفورية، وارتفاع تكاليف التنقيب، وأهم النتائج: يتطلب لقطاع الطاقة المصري استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة الأحفورية باستثمارات بالطاقة النظيفة بما يسمح بخفض الانبعاثات الكربونية، والمساهمة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ان العائق الأكبر أمام التوسع باستخدام الطاقة الشمسية في مصر ارتفاع التكاليف الاستثمارية، وأوصت بالاستفادة من تجربة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال إلزام البناء النظيف باستخدام الأسقف الشمسية، وتجربة "مصدر" بالإمارات العربية المتحدة وفقا لمعايير الاستدامة والتطوير الصديق للبيئة.

٤- دراسة (عبير، ٢٠١٦)١١ هدفت التعرف لمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، بيان قطاعاته المختلفة، وتقديم متطلبات التحول له، والجهود التي تبذلها مصر للتنفيذ، وبينت أن قطاعاته بمصر تشمل (قطاع الزراعة، المياه، الطاقة، النقل، الصناعة، المدن والمباني، السياحة، إدارة النفايات، الغابات، الأسماك)، أن أهم متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر (انشاء إطار تشريعي، الأولويات للاستثمار والإنفاق الحكومي بالقطاعات الأكثر احتياجًا للتخضير، الحد من إنفاذ الموارد الطبيعية، الاهتمام بالتدريب والتعليم) وضرورة العمل من خلال عدة محاور نحو التنمية المستدامة؛ مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية والمائية والرياح، الحد من التلوث الصناعي، ودعم الصناعات بقطاع البيئة، تحسين نظم الري والصرف الزراعي، تنفيذ برامج تحويل السيارات للغاز الطبيعي، التوسع في نظم النقل بالمترو، تنفيذ برامج النجمة الخضراء بقطاع السياحة، تنفيذ متطلبات العمارة الخضراء بالمدن السكنية، وغير ذلك.

٥- دراسة (محمد، ٢٠١٧)١٢ هدف قياس أثر الاقتصاد الأخضر على الاستثمار الأجنبي بمصر، معرفة أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر لدعم وتنمية الاقتصاد، عرض التأصيل العلمي لمفهوم الاقتصاد الأخضر، التعرف على التنمية المستدامة كمنظور اقتصادي، وتوصلت لوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند التحول نحو الاقتصاد الأخضر يدعم الاستثمار الأجنبي وبالتالي التنمية الاقتصادية، أن الاستثمار الأجنبي يعتبر المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول الأقل نمواً مثل مصر، فيجب الاعتماد عليه، وأن الاقتصاد الأخضر يقي الإنسان من المخاطر البيئية للتلوث من خلال الصناعات المسببة للتلوث البيئي، أن الاقتصاد الأخضر يعيد تشكيل وتصحيح الأنشطة الاقتصادية؛ لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، وطريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٦- دراسة (بوعزيز وأخرين، ٢٠١٨)١٣ شكّل الاقتصاد الأخضر تحقيقًا للتنمية المستدامة الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، ويتطلب تغيير أنماط الاستهلاك لتقليل انبعاث الكربون، ويزيد من النمو في اقتصاديات القطاعات العامة والخاصة، والانتقال الأخضر يستلزم تدعيم القدرات التحليلية وتحديد الفرص وترتيب الأولويات وحشد الموارد وتنفيذ السياسات، وتناولت: مفهوم الاقتصاد الأخضر، التحديات والظروف التمكينية لتحقيقه، فرص النجاح والتجارب المحققة بالبلدان العربية، وتوصلت لنتائج: أن السياسات المتبعة لتفعيل الاقتصاد الأخضر غير جيدة، أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يولد نفس حجم النمو وعمالة الاقتصاد البني، ويتفوق عليه للمدى المتوسط والطويل، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية، ويتطلب الانتقال جهدًا مستمرّة لدخول مرحلة التنفيذ، وزيادة قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويدعم النمو والدخل وفرص العمل، مع إيجاد وظائف كريمة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

٧- دراسة (William, 2018)١٤ تستكشف موازنة صانعي السياسات ومفاضلتهم بين التكاليف والمنافع حيث يختلف التأثير باختلاف النظر للسياسة والأفق الزمنية، أن السياسات الخضراء تفرض تكاليف اقتصادية على المدى القصير، مثل زيادة الاستثمار أو التشغيل على المدى الطويل، ومع ذلك، فإن التكاليف قصيرة الأجل توجد مقايضات بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي قصير الأجل. لهذا تتطلب التخطيط لتصميم سياسات النمو الأخضر بأهداف محددة لتعويض التكاليف عن طريق تعظيم الدعم والفوائد الاقتصادية قصيرة الأجل (مثل إيجاد فرص العمل، التخفيف من حدة الفقر، وزيادة الكفاءة)، وتختلف الاستراتيجيات باختلاف الدول، وأن نتائج الاتجاه نحو الأخضر مفيدة للبلدان الفقيرة، ويجب تصميم السياسات بشكل صريح لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف التي يتكبدها الفقراء.

٨- دراسة (أمينة وأخرين، ٢٠١٩) ١٥ تهدف التحقق من دور الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية والنظام البيئي، قدمت واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر ودور الاقتصاد الأخضر في التنمية ومكافحة الفقر، وقامت بتحليل وتفسير أثر الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٧، وتوصلت لوجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي المقاس من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة باستثناء علاقة النمو الاقتصادي بالقيادة وتغير المناخ فكانت العلاقة عكسية بينهما.

٩- دراسة (Anna, 2021) ١٦عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه رؤية بديلة للنمو وتوليد التنمية وتحسين حياة الأفراد. ويعرف بأنه منخفض الكربون، وفعال من حيث الموارد، وشامل اجتماعيًا. يتم دعم الدخل والعمالة في الاستثمارات بالأنشطة الاقتصادية التي تقلل انبعاثات الكربون أو المخلفات، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي، وتبين أن النمو الأخضر ليس بديلاً عن التنمية المستدامة. لكنه جانبها مع الابتكار، فالتحول للبيئة محركًا طويل الأجل للنمو الاقتصادي، وبشكل عام تعني تنمية اقتصادية بيئية واجتماعية مستدامة، كما تهدف تقديم دليل يلقي نظرة عامة للمنظمات للوصول لتعلم الاقتصاد الأخضر ويدعمها البنك الأفريقي للتنمية، فيقوم بتعزيز النمو الأخضر بأفريقيا لمعالجة المشاكل القائمة والناشئة نحو تحديات التنمية استنزاف الطبيعة ورأس المال، لذلك يعمل النمو الأخضر في ثلاث مسارات عمل (تطوير المفاهيم، توجيه البرنامج القائم على المعرفة وتنمية القدرات، دعم البلدان الأعضاء للتحول إلى الاقتصاد الأخضر).

ثانياً: الدراسات التي تناولت النمو الاحتوائي:

١- دراسة (رامي، ٢٠١١)١٧ استهدفت دراسة دور السياسة المالية في الاقتصاد المصري للوصول لتحقيق النمو الاحتوائي، بالإضافة لتحليل مدى فعالية السياسات المالية لتحقيق النمو الاحتوائي، والتعرف على الإجراءات المالية للتحقيق، وتبين أن مفهوم النمو الاحتوائي يعرض اتجاهاً جديداً يأخذ بعين الاعتبار كيفية الدمج والتنسيق بين أهداف النمو قصير الأجل، وطويل الأجل والمتعلق بعدالة توزيع الدخل ومحاربة الفقر، حيث تتبنى أهداف الأجل القصير المتعلقة بعدالة التوزيع على برامج الدعم النقدي بينما تركز برامج الأجل الطويل المتعلقة بعدالة توزيع الدخل على تمكين الفقراء من الحصول على فرص العمل من خلال دعم برامج التعليم والصحة والتدريب، والتوجه بالاستثمارات نحو تلك الطبقات لتعزيز فرص بناء رأس المال البشرى.

٢- دراسة (Hafez, 2014) ١٨ تبحث في كيفية جعل النمو الاقتصادي بمصر أكثر شمولية بالتركيز على التنمية الريفية وتقليل الفوارق، حيث يعيش الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع بمصر بالمناطق الريفية و٨٣ ٪ منهم يعيشون في الصعيد. تقترح استراتيجية ثلاثية الأبعاد للتعامل مع التفاوتات الإقليمية وتقليل فوارق المناطق الريفية الحضرية، هناك حاجة للانتقال لنظام أكثر شفافية وشمولية للتخطيط الاقتصادي وتخصيص النفقات العامة، حيث تتلقى المناطق الفقيرة والمتأخرة أقل من نصيبها العادل من الأموال العامة، فتحتاج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي للتحديث وجعلها أكثر مراعاة لاحتياجات سكان الريف، بناء نظام يعتمد على الدعم النقدي المباشر، مثل الأنظمة المستخدمة في البرازيل والمكسيك، ضرورة التنمية الزراعية والتحديث والتركيز على دعم صغار المزارعين للحد من الفقر الريفي.

٣- دراسة (كلثوم، ٢٠١٦)١٩ اشملت للقطاعات التونسية: الإدارة العمومية (٢٠٪) ادارة الحكومة المركزية (١٠ ٪) المبادلات التجارية والتنافسية (٣٠ ٪) القطاع البنكي والمالي (٣٠٪) قطاعات أخرى (١٠٪)، وكانت الإشكالية انخفاض نسبة الفقر بين ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ من ٥.٣٢٪ إلى ٥.١٥٪ بقيت الفوارق بين الجهات والفئات العمرية متفاوتة ولا تزال الأسر عرضة لمخاطر الفقر، وعلى مدى السنوات الخمس التالية احتاجت لدفع وتعزيز النمو الاقتصادي والاحتوائي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وسعت الحكومة منذ ٢٠١١ بزيادة التعيينات بالقطاع العام وزيادة الأجور، مما أدى لضعف ميزانية الدولة وزيادة الدين العام، وفي ٢٠١٦ اقترح نموذج تنموي لتحقيق "الفعالية الاقتصادية المبنية على التجديد والإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة" يعتمد على خمس محاور (الحوكمة لمكافحة الفساد وتقليص العوائق الإدارية– التحرك لاقتصاد منفتح بإرساء البنية التحتية، اللوجستية والنهوض بالاستثمار، رفع الإنتاجية والتنافسية، وإيجاد فرص عمل– النهوض بالتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي– الاهتمام بالتنمية في المناطق المهمشة– النهوض بالنمو الأخضر)، واقترح دعم جهود الحكومة للنهوض والاستدامة المالية ومناخ الأعمال والشمول المالي لتحقيق النمو الاحتوائي والاستقرار الاجتماعي بتمويل مقترح ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٤- دراسة (مهاب، ٢٠١٨)٢٠ في إطار الإصلاح الاقتصادي المصري، وتحقيق التنمية الشاملة، عبر منظور شامل للمعالجة لمفهوم النمو الاحتوائي والتوزيع المتوازن لعائدات النمو، وتعميق برنامج الإصلاح، وربطه بالنمو المستدام ليشمل الجميع، وبينت ضرورة استمرار سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الإنمائي، وتشير أن التجربة المصرية تتشابه مع تجارب البلدان التي تخطت العديد من العقبات التي تواجه مصر حاليًا. من خلال تحسين مستوى معيشة شرائح اجتماعية متعددة، ويتطلب الإصلاح إجراءات إضافية لضمان شمول النمو الاقتصادي لأكبر قاعدة من المستفيدين، وأوصت بتوفير فرص استثمارية مرنة، وتحفيز الاستثمار بالمشروعات بكافة القطاعات وخاصة قطاع الخدمات.

٥- دراسة (رمضان، ٢٠٢٠)٢١ تناقش محددات النمو الاحتوائي بمصر ١٩٨٠-٢٠١٨حيث استعرضت مفهوم النمو الاحتوائي وتطوره لبناء نموذج قياسي للنمو الاحتوائي، من خلال اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، ثم تحديد معادلة النمو الاحتوائي باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وتوصلت أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل، وأن النمو الاحتوائي بمصر يتأثر بشكل إيجابي بكل من الاتفاق على التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المقدم للقطاع الخاص، وفي المقابل يتأثر سلبا بكل من الإنفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلى ومعدل النمو السكاني ومعدل التضخم.

٦- دراسة (خالد، ٢٠٢٠)٢٢ احتلت مصر المرتبة ١١٥/١٨٩ -٢٠١٨ لمؤشر التنمية البشرية، والترتيب ١٢٨/١٩٠ بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية للبنك الدولي ٢٠١٨، والمرتبة ٩٤/١٤٠ في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وحققت معدل نمو في المتوسط أكثر من ٥٪، إلا أن النمو لا يترجم بكافة قطاعات الدولة وكافة الفئات، لذلك ترتفع معدلات الفقر والبطالة، وتقدم تحليلًا تجريبيًا للعلاقة بين النمو الاقتصادي الاحتوائي ومحدداته لمحدودية الدراسات بهذا المجال. واستخدمت بيانات سنوية من ١٩٩١ -٢٠١٧، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير المعلمات للمدى الطويل والقصير، وتشير النتائج لوجود علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي والنمو السكاني والنمو الاقتصادي الاحتوائي على المدى القصير والطويل، وفي المقابل يشير متغير التضخم لوجود تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الاحتوائي في المدى القصير والطويل. أخيرًا، وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الاحتوائي في المدى القصير والطويل. وضرورة زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المجالات الإنتاجية، والاهتمام بالصحة والتعليم بشكل أكثر.

٧- دراسة (Jarvis, et al, 2021) ٢٣ تناولت إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، حيث تشكل الإصلاحات الاقتصادية والحد من الفساد عنصرا أساسيا لتحقيق نمو أكبر في ظل كوفيد-١٩، أن قوة الحوكمة تقترن بتحسن الأداء الاقتصادي، والفساد يضعف الحوكمة، ويضاءل الثقة بالحكومة والمؤسسات، وعرضت لأهم المجالات المعززة للحوكمة ومكافحة الفساد لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وترصد لإصلاحات الحوكمة ومكافحة الفساد بجورجيا والتي قدمت زيادة بالإيرادات الضريبية. ونفذت معظم البلدان إصلاحات لتقوية الإدارة المالية العامة وتعزيز سيادة القانون وتحسين بيئة الأعمال، ومعالجة مواطن الضعف المالية المرتبطة بالشفافية والمسائلة.

٨- دراسة (Bakary, et al, 2022)٢٤ تناولت المحركات الرقمية للنمو الشامل في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وبينت أن التحول الرقمي يُحدث ثورة بالاقتصادات من خلال التطورات التكنولوجية السريعة بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. فتكافح البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لكسب موطئ قدم في الاقتصاد الرقمي العالمي لمواجهة محدودية القدرات والمهارات الرقمية والقواعد العالمية والإقليمية المجزأة، كما أن الاستقرار السياسي والديمقراطية والمساواة عرضة للفشل بسبب ضعف الحوكمة وإساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، ويقدم تقرير التعاون الإنمائي ٢٠٢١ أحدث الأدلة وتحليل للسياسات من خبراء الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، ويزود منظمات التنمية الدولية بإرشادات وممارسات تضع أهداف التنمية المستدامة بمركز التحول الرقمي.

٩- دراسة (Max, et al, 2022)[٢٥] تناولت الآثار المالية للنمو الاحتوائي والقدرة على الصمود مع تغير المناخ: من خلال دراسة نطاق للسياسة الحالية في بلدان مختارة من جنوب شرق آسيا، ناقشت قضايا النمو الاحتوائي والصمود مع تغير المناخ العالمي والمحلي قبل كوفيد-١٩، أن تلك الدول تتدخل في الأهداف المالية للاستقرار والعمالة الكاملة والنمو المستدام، وتدرك أهمية العمل المنسق نحو نتائج وإجراءات حكومية شاملة ومستدامة، أن تعديل السياسات الحالية بإضافة برامج لنموذج (مقاس واحد يناسب الجميع) لا يمكن أن يعالج هذه القضايا بشكل فعال، والسياسات المتبعة يمكن أن تقلل من عدم المساواة، وتعزز مقاومة تغير المناخ وتحقيق نتائج مستدامة في ظل سياسة مالية متكاملة، وتحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي ونتائج التنمية المستدامة بشكل متزامن.

الإطار النظري:

اليوم أكثر من (مليار) شخص يستغلون البيئة، والحكومات تعاني من الازمات المالية العالمية، وتزداد فجوة الفقر، لذلك سوف يعيش (٤ مليار) شخص في معاناة من النقص الشديد بالمياه بحلول ٢٠٥٠، فالصين والهند مثلاً ستحتاج ٨٠٪ أكثر من الطاقة – التي تعتمد على الوقود الأحفوري- وغازات الصوب الخضراء ستظل ثابتة مما قد يزيد درجة الحرارة حتى ٦ درجات بنهاية القرن الحالي، والزراعة، والتمدد العمراني، وقطع الاشجار، والتغيرات المناخية، ستقلل من نسبة تنوع الكائنات الحية بمقدار ١٠٪، وتزيد من تلوث الهواء وغير ذلك، كل هذه الاسباب والمظاهر جعلت العالم بحاجة ماسة لتغير المسار بالاتجاه نحو اقتصاد نظيف واستخدامات لطاقات جديدة نظيفة؛ وهو ما يتمثل في الاقتصاد الأخضر[٢٦].

بشكل أخر فإن معدلات النمو الحالية ليست مستدامة فهناك طريقة واحدة للنجاة هي الاتجاه نحو الأخضر لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، فالمنظمات الدولية ومنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لديها عدة وسائل للمساعدة؛ تشمل: المؤشرات لقياس النمو، تقييم الموارد الطبيعية وتقييم أضرار التلوث ذلك لتفادى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن فرض ضرائب على انبعاثات الكربون وتقنين الانبعاثات قد

يقدم (٢٥٠ مليار) دولار سنويا بحلول ٢٠٢٥، وأيضًا إزالة الدعم على الإنتاج الأحفوري للوقود واستخدامه سيقلل الانبعاثات كما أن مساعدات الدول المانحة (أكثر من ٥ مليار) دولار سوف تذهب لحماية البيئة ونقل التكنولوجيا والاستثمار، كما أن الدعم المالي الأكبر سوف يمنح الدول فرصة أكبر للنمو الأخضر٢٧.

أولاً: الاقتصاد الأخضر:

ظهر الاقتصاد الأخضر كأحد أهم الأليات، التي ترتكز على الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على تحسين رفاهية الأفراد وتقليل عدم المساواة بينهم، وضمان العدالة في تخصيص الموارد بين الأجيال على المدى الطويل. ويؤكد ذلك على شمولية الاقتصاد الأخضر واتفاقه وخصائص التنمية المستدامة التي تشتمل على ركائز أساسية "اقتصادية، اجتماعية، البيئية". حيث يتجه العالم اليوم بخطوات متسارعة نحو البيئة الخضراء، كاستجابة لمواجهة تفاقم المشكلات البيئية، والتي باتت تشكل تهديدًا لاستمرار الحياة، وكمحاولة لإعادتها لشكلها الطبيعي، وتصبح بيئة أكثر نقاء٢٨.

كما أن الاقتصاد الأخضر يعد ناتج تحسن الوضع الاقتصادي مع الحد من مخاطر وندرة الحياة البيئية، والذي يؤدي إلى تحسين المساواة بين الأفراد ورفاهتهم الاجتماعية. فالاقتصاد الأخضر نموذج للتنمية الاقتصادية بشكل مستدام.

١ – مفهوم الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر مفهوم حديث في الأدبيات البيئية والاقتصادية، حيث كمصطلح بداية ٢٠٠٨ خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية ٢٠٠٩ فأصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والمستدامة (Rio +20) ٢٠١٢ تحت عنوان رئيسي "الاقتصاد الأخضر هل أنت مشارك؟" لذلك حظي المصطلح باهتمام الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين٢٩.

الاقتصاد الأخضر اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص في الغالب تؤدي لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي، وهذه الاستثمارات تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب على المنتجات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بتصحيح السياسات الضريبية لتكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

ويبين (Olivia,2013) ٣٠أنه مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة –خاصة في الدول الصناعية الكبرى– ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي، وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

يعرف البنك الدولي النمو الأخضر بأنه "النمو الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، وبالنظافة فيحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية بالقوة؛ بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية. ولابد أن يكون هذا النمو شامل٣١.

وقدم (بوعزيز،٢٠١٨)٣٢تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنمو الأخضر وهو "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الثروات الطبيعية في توفير الموارد وخدماتها البيئية، ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة. إن المقصود بالنمو الأخضر باختصار هو الأنشطة التي تتمحور حول البيئة والطاقة النظيفة.

الاستثمار الأخضر يعني المساهمة المالية للمشروعات نحو البيئة، كما يرتبط مفهوم الاستثمار الأخضر بممارسة الأخلاق البيئية والتي تقود للارتقاء بالإنسان وبيئته، مع زيادة الارتباط الاستثمار بمجالات حماية البيئة ومعرفة الدرجة التي يساهم فيها للاستثمار في تحسين القضايا البيئية، ويتم من خلال قياس الفعالية الاستثمارية بالمجال البيئي، وحجم الفوائد التي يقدمها الاستثمار لحماية البيئة شامل٣٣.

٢- أهمية الاقتصاد الأخضر:

دعت التقارير السنوية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED) إلى اعتماد نموذج تنموي يتبني التحول للاقتصاد الأخضر والتي من مبادئه الأساسية إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. حيث إن الاقتصاد الأخضر يؤكد على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتوزيعها لتنويع القاعدة الاقتصادية، بما يواجه تقلبات الاقتصاد العالمي شامل٣٤.

يأتي أهمية اللجوء إلى البيئة الخضراء للاستفادة منها في مواجهة المشاكل التي ظهرت من تطوير الحياة المعيشية، مثل محدودية مصادر الطاقة التقليدية، وارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة لانبعاث الغازات الضارة لاستهلاك الوقود، وما يليها من أثار ضارة على البيئة والصحة، الأمر الذي دفع الجميع للاهتمام بالبيئة الخضراء والاهتمام بتوفر الحاجات الأساسية للأفراد بشكل ذاتي وصديق للبيئة.

٣- متطلبات الاقتصاد الأخضر:

يتطلب التحول للاقتصاد الأخضر مراجعة أساسية وإعادة رسم للسياسات العامة بالمجتمع من أجل إيجاد تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، فالاقتصاد الأخضر مصمم لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا. والتحول للاقتصاد الأخضر يتطلب مشاركة جماهيرية من جميع المستويات توجهها سياسة من أعلى الهرم في الدولة إلى القاعدة.

قدم (ساندي وأخرين) ٣٥ متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر بأنه لكي تتحول الدولة إلى اقتصاد اخضر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة فعليها بعدة أشياء أهمها:

أ- تنمية الريف بالاهتمام بالزراعة والمحافظة على الأشجار واستخدامها كموارد هامة وتحسين مستوي المعيشة للسكان بالريف.

ب- الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة مياه الصرف الزراعي وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد المائية من التلوث.

ج- مراجعة السياسات الحكومية بالاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال تعديل السياسات نحو الموارد الطبيعية والتركيز على كفاءتها المستدامة.

د- عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الأخضر، معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.

هـ- التصدي لمشكلة النفايات ومعالجتها بإعادة تصنيعها (تدويرها) مرة أخرى لجعلها مورد بدل من كونها مسبب لتلوث البيئة.

و- وضع خطة لتطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة.

ز- جعل القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية المستدامة مع القطاع العام.

ح- تحسين التعليم بأنواعه ومستوياته خاصة الفني وتشجيع الابتكار الأخضر.

ط- دعم قطاع النقل الجماعي بكافة أشكاله البري والبحري والجوي.

٤- فوائد الاقتصاد الأخضر:

أن للاقتصاد الأخضر فوائد واضحة في الحفاظ على البيئة حيث يحقق التنمية المستدامة التي تمكن العدالة الاجتماعية مع العناية بالرخاء الاقتصادي، ذلك من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الاحفوري، وزيادة معدلات العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل للأسر الفقيرة وتقليل فجوة الفقر. لذلك يمكننا بيان فوائد الاقتصاد الأخضر من خلال خمس مكونات رئيسة وهي٣٦:

أ- نشاط محوري لإزالة الفقر:

الفقر يعد مرآة لانعدام العدالة الاجتماعية حيث يظهر عدم تساوي الفرص في التعليم والرعاية الصحية والدخل وتأمين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر بالتخفيف من حدة الفقر خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، بتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي مباشرة إلى الفقراء وتوفير وزيادة وظائف جديدة بكافة القطاعات، خاصة في الدول منخفضة الدخل من خلال:

(١) التركيز على صغار الملاك مع استخدام التقنيات الخضراء.

(٢) الاستثمار في أصول رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.

(٣) الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء.

(٤) استخدام الطاقة المتجددة ضمن استراتيجية إنهاء فقر الطاقة.

(٥) التدعيم والتنمية في مجال السياحة لتدعيم الاقتصاد المحلي.

ب- يبني فرص عمل ويدعم المساواة الاجتماعية:

تصاعد القلق لفقدان الوظائف عقب الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ متأثرًا بأزمة البنوك وكان التحضير للأخضر فرصة لفرص التوظف المتوفرة من خلال:

(١) التحول للاقتصاد الأخضر يعنى تحول في التوظيف بإيجاد عدد كبير من الوظائف في قطاعات متعددة مثل الزراعة والمباني والنقل وغيرها.

(٢) أن تخصيص نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي لرفع كفاءة الطاقة والتوسع في استخدامها يوفر وظائف عديدة، وخاصة لمحدودي الدخل.

(٣) سيشهد التوظف المرتبط بتخضير قطاعات متعددة مثل المياه ومصايد الاسماك وغيرها، تعديلاً مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة على الموارد.

ج- يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:

إن زيادة المعروض من الطاقة المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة لتقديم فوائد مفادها أن الطاقة المتجددة تمثل فرصًا اقتصادية رئيسة. ويتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة، وتلعب السياسات الحكومية دورًا كبيرًا في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الدعم المباشر، الاستقطاعات الضريبية والتي تجعل مخاطر الاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية.

د- تحسين كفاءة الموارد والطاقة:

يزيد الاقتصاد الأخضر من كفاءه الموارد حيث يواجه التصنيع العديد من فرص التحسين لكفاءة الموارد كما أن الاقتصاد العالمي لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر أقل من موارد الطاقة والمواد المتجددة، كما يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات والتالف وزيادة كفاءة أنظمة القطاع الصناعي، وزيادة كفاءة الزراعة في تأمين الأمن الغذائي حاليًا ومستقبلاً.

هـ- يزيد من المعيشة الحضرية الأكثر استدامة خفض الكربون:

تمثل المناطق الحضرية ٥٠٪ من تعداد العالم و٦٠ -٨٠٪ من استهلاك الطاقة و٧٥٪ من انبعاثات الكربون، وتعد الزيادة في المناطق الحضرية تعدى أكثر على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة مما يضعف من البنية التحتية، ويخفض الأداء البيئي، ويزيد من الصرف على الصحة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والانتاجية وتقليل من الانبعاث والمخلفات والوصول لخدمات مبتكره منخفضة الكربون وتحسن الانتاجية والشمول الاجتماعي.

وأخيرًا هناك عدة ميزات أخري للاقتصاد الأخضر أنه ينمو أسرع من الاقتصاد البني (التقليدي) بمرور الزمن ويحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدها.

ثانياً: النمو الاحتوائي أو الشامل:

نجح عدة بلدان في النجاة من المخاطر المالية المخيفة، وحققت درجة من الاستقرار للاقتصاد الكلي، غير أن عددًا قليلا منها حافظ على الاستقرار وواصل جهوده لاستكمال عملية التحديث ودفع النمو المستدام والشامل، ومن تلك الدول: مصر، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق برامج الإصلاح وتعميقها. كما أن الاقتصاد العالمي آخذ في التحسن مع اكتساب التجارة والاستثمار قوة لم تشهدها على مدى عقد من الزمن، وتعود هذه العوامل بالنفع على معظم البلدان، وتشير التوقعات في آخر إصدارات صندوق النقد الدولي من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى استمرار التوسع في

المستقبل القريب، بينما النمو العالمي بلغ ٣.٩٪ ٢٠١٨، وهذه البيئة الخارجية المواتية تتيح فرصة ملائمة أمام مصر وعدة دول نامية أخرى كي تنفذ إصلاحاتها، وبوجه عام؛ فالأمر ينطوي على تقوية النشاط الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص وتعزيز الانفتاح للتمكن من زيادة الاستثمار والصادرات لإيجاد فرص عمل٣٧.

١- مفهوم النمو الاحتوائي (الشامل):

يعتبر النمو الاحتوائي قائمًا على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع بجهود التنمية وجنى ثمارها؛ بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص للمواطنين والأقاليم الجغرافية.

هو مفهوم يقدم فرصا متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع. ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليدية ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وغيرهم٣٨.

يعني النمو الاحتوائي وجود صلات مباشرة بين محددات الكلي والجزئي والنمو الاقتصادي. والبعد الجزئي يجسد أهمية التحول الهيكلي للتنويع الاقتصادي والمنافسة، في حين يشير البعد الكلي للتغيرات في المجاميع الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي القومي في البلاد (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وغير ذلك.

ركزت استراتيجيات التنمية عامة على أسلوب تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، معتمدة على أثر التساقط كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر، إلا أن الواقع الفعلي أوضح ضعف هذا الأثر، حيث ارتفعت فجوة الدخل، مما أدى إلى تحول الفكر التنموي؛ ليظهر ضرورة الاعتماد على سياسات – لصالح الحد من الفقر– تصحب عملية النمو الاقتصادي، مما أدى لظهور ما يعرف بالنمو الاحتوائي كمفهوم يضمن شمول جميع الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية النمو، سواء بالمشاركة في عملية النمو

أو تقاسم الثمار المترتبة عنها، وذلك من خلال الاعتماد على استراتيجيات تستهدف التنمية البشرية الآمنة والمستدامة لغالبية السكان٣٩.

يركز مفهوم النمو الاحتوائي على مبدأ مشاركة كافة فئات المجتمع في جهود التنمية وفي جنى ثمارها، وبالتالي اتاحة فرص أكبر من المستبعدين من النمو للمشاركة في توليد الدخل والاستفادة من عوائد النمو. ويعرف البنك الدولي النمو الاحتوائي بأنه " النمو المستدام الذي يمكن جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده، ويسفر عن خفض معدلات الفقر ويكون موزعًا على نطاق متسع من كافة قطاعات الاقتصاد ومن هذا التعريف يلاحظ التالي٤٠:

أ. يعني "الاحتواء" أن النمو يجب أن تضم "المستبعدين من عمليات التنمية.

ب. أهمية أن يتضمن النمو توزيعًا عادلًا للموارد، تجني ثماره جميع فئات المجتمع.

ج. لا تعني كلمة "الاحتواء" للفقراء فقط وانما كافة الفئات المستبعدة عمليات التنمية.

د. الدعوة للنمو الاحتوائي ذو القاعدة العريضة للمشاركين، لدعم السياسات الصناعية الحكومية، والتركيز على ازالة معوقات مجالات للاستثمار.

هـ. وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) النمو الاحتوائي بأنه: النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي، أو على أنه هو التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل.

و. أنه تحقيق لنمو مستدام يتيح فرص أوسع، ويضمن الوصول إليها حتى يتمكن أفراد المجتمع من المشاركة والاستفادة من عملية النمو.

وتخلص الدراسة الحالية النمو الاحتوائي أنه نمو يصل لكافة طبقات المجتمع وكافة قطاعات الاقتصاد، يشارك فيه حجم كبير من قوة العمل ويستفيدوا منه، مع تحقيق العدالة والأمان الاقتصادي والاجتماعي ويحقق مستوى عال من الرفاهية العامة

.

٢- ملامح النمو الاحتوائي [٤١]:

يعتبر النمو احتوائيا إذا كان مرتفعا بشكل دائم ويتصف بالاستدامة ويغطي القطاعات والمناطق، ويرفع من تنافسية الاقتصاد، ويحقق (زيادة فرص العمل، تخفيض معدلات الفقر، تقليل درجة التفاوت بين الطبقات، تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة، تحسين الحوكمة والتفاعل مع التغيرات المناخية حيث يتصف بأنه صديق البيئة).

إن الهدف من مفهوم النمو الاحتوائي الذي تدعوا إليه المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرهما؛ هو استنباط توصيات سياسية على أساس مؤشرات مختارة حتى يستفيد منها أكبر عدد من أفرد المجتمع وبالتالي تقدم الاقتصاد للدولة في الأجل الطويل.

٣- نتائج النمو الاحتوائي:

تتعدد نتائج النمو الاحتوائي من حيث التطبيق السليم من خلال النقاط التالي٤٢:

أ. توافر الوظائف للمواطنين – فهي أساس الشعور بالالتحام مع المجتمع.

ب. تساوى الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في التنمية.

ج. تمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في البلاد.

د. عدم استحواذ فئة قليلة على الثروات الطبيعية للبلاد.

هـ. حدوث فرقا في نتائج الاستثمار والأمن الغذائي والصحة.

و. اقتسام ثمار النمو، بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

ز. وتتمثل سياسات النمو الاحتوائي في شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تلبى احتياجات الأطراف الخاسرة، وتوفر لها قدر من الأمان.

ح. يعتمد تحقيق النمو على التدريب التحويلي ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل.

ط. اتخاذ إجراءات من قبل الحكومة لتأمين أجور العمالة المسرحة.

ي. انتهاج سياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية.

ك. اتخاذ إجراءات فعالة للتحصيل الضريبي العادل.

ل. تعزيز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.

٤- تأثير قطاعات الاقتصاد القومي على النمو الاحتوائي [٤٣]:

تمثل شمولية النمو لجميع قطاعات الاقتصاد القومي أحد مرتكزات النمو الاحتوائي، وتوصلت عدة دراسات إلى أن النمو الذي يعتمد على العمالة له تأثير إيجابي في خفض معدلات الفقر في قطاعات الصناعة والإنشاءات والاستخراجات، ونفس النتائج تم التوصل إليها بالنسبة لقطاع الزراعة اعتمادا على النمو المرتكز على زيادة الإنتاجية. وفيما يلي عرضا لعلاقة قطاعات الاقتصاد بالنمو الاحتوائي:

أ. تأثير قطاع الزراعة على النمو الاحتوائي:

يشمل قطاع الزراعة الأغلبية من السكان والعمالة في الدول النامية، ويجب التأكيد على احتوائية هذا القطاع وزيادة مساهمته في الحد من معدلات الفقر، فلابد من التركيز على صغار المزارعين والعنصر النسائي؛ الذي يمثل ٤٥٪ من قوة العمل الزراعية في الدول النامية، ذلك بدعم الدولة لسلاسل توريد مستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية، وزيادة الاستثمارات في المشروعات الريفية، وتسهيل الحصول على التمويل، والتكنولوجيا الحديثة، والبنية التحتية الجيدة من وسائل النقل والطرق، ويعد رفع كفاءة هذا القطاع أساسًا لتحقيق النمو الاحتوائي، من خلال زراعة المحاصيل ذات العائد المرتفع واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وتنظيم السياسات الخاصة بهذا القطاع مثل؛ تنظيم الملكية والاستئجار، والأسواق؛ فذلك من شأنه زيادة الإنتاجية والتوظف والدخول والطلب.

ب. تأثير قطاع الصناعة على النمو الاحتوائي:

يرتبط قطاع الصناعة بعلاقات تشابكية بقطاع الزراعة فمخرجات الأول تمثل مدخلات الثاني(الصناعات الزراعية)، كما يعد القطاع الصناعي المحرك الأساسي للتنمية التكنولوجية والابتكار، بما يسهم في رفع إنتاجيته والقطاعات الأخرى، ويدعم النمو الاقتصادي، وفي ظل توجه الدول لتحقيق النمو الاحتوائي وزيادة فرص التوظف في القطاعات مرتفعة الإنتاجية؛ يضمن ذلك إعادة هيكلة القطاع الصناعي لتحقق استدامة واحتوائية النمو، ويضم القطاع الصناعي ١٠- ٢٠٪ من إجمالي العمالة بالدول النامية، فيمكن زيادة معدلات التوظف من خلال انتقال العمالة من القطاع الزراعي للصناعات كثيفة العمل، في حين يعتمد النمو في الدول متوسطة الدخل والدول المتقدمة على التحول لإنتاج السلع التكنولوجيا والخدمات المرتبطة بها، كذلك فإن التحول من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى الأعلى إنتاجية، والأكثر في معدلات الدخل والمهارات وفرص التوظف تزيد من فرص العمالة ومنها العمالة النسائية.

ج. تأثير قطاع الخدمات على النمو الاحتوائي:

يلعب قطاع الخدمات دورًا هامًا في تحقيق النمو الاحتوائي، بالتكامل مع السياسات الصناعية، حيث يؤدى النمو الصناعي لارتفاع معدلات النمو، ومن ثم تنتقل القيمة المضافة الصناعية والأثر التكنولوجي لباقي القطاعات، وتمثل الخدمات جميع الأنشطة الاقتصادية غير الملموسة والمتنوعة، وتتكون من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والأمن، والخدمات الإنتاجية مثل النقل والشحن والتخزين، والخدمات المالية مثل التمويل والتأمين. وغيرهم من الخدمات.

لقطاع الخدمات دور في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال قدرته على بناء فرص استثمارية مرنة من حيث حجم الاستثمار والتكنولوجيا، فيساهم في تعبئة الادخار المحلى، وتحفيز الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات، ويزيد من فرص العمل المنتجة؛ فالنمو الذي يتحقق في قطاع الخدمات، غالبا ما يكون نموًا مع التشغيل وهو أحد المؤشرات الأساسية للنمو الاحتوائي، كما أن إنتاج وتوزيع الخدمات الحكومية على الأقاليم المختلفة بعدالة يعتبر دليل على التوازن الاقليمي.

سياسات التحول للاقتصاد الأخضر ودوره في النمو الشامل بمصر خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٩ وما بعدها[٤٤، ٤٥]:

أصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو المرتفعة من الأهداف المنشودة؛ فكافة الدول تسعي لتحقيق تنمية شاملة للنواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الفنية، ...) ومصر من الدول التي تسعي لتحقيق تنمية مستدامة، وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي. وتعرض الدراسة لاستراتيجية مصر لتحقيق التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ والتي تنفذ في اثني عشر محورًا، وهي محور التعليم والابتكار، المعرفة والبحث العلمي، العدالة الاجتماعية، الشفافية والمؤسسات الحكومية، التنمية الاقتصادية، التنمية العمرانية، الطاقة، الثقافة، البيئة، السياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي، الصحة. مع عرض إنجازات فترة الدراسة.

١- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته:

يتمثل أهدافه في الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية من خلال الإجراءات والمبادرات التالية:

أ- القضاء على العشوائيات كأحد آليات الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

ب- "حياة كريمة" لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق الأكثر احتياجًا.

ج- "تشارك هنعدي الأزمة" لصندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة.

د- برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية.

هـ- التحول الرقمي بقطاع التعليم وتطويره مما ساعد على استخدام أنماط التعليم عن بعد مثل (أداء الامتحانات الكترونيًا، توفير مكتبة إلكترونية وبنك المعرفة المصري، توفير منصة إلكترونية للتواصل التعليمي).

٢- تحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي، الكهرباء، إدارة المخلفات، المواصلات، والإسكان):

أ- إطلاق تطبيق "صحة مصر" على الموبايل لتوعية وإرشاد المواطنين.

ب- توفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات الخدمية للوفاء بالتزاماتها.

ج- زيادة عربات قطارات السكك الحديد وخطوط المترو في أوقات الذروة.

د- إتاحة الزيارات الافتراضية لبعض المتاحف والمواقع الأثرية المصرية عبر صفحة وزارة السياحة والآثار عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

هـ- تطوير شبكات الاتصالات الأرضية والانترنت خلال ٢٠١٩ ورفع كفاءة الانترنت ومضاعفة السرعات.

٣- العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة:

يتمثل أهدافه في تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، تحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية، تمكين المرأة والفئات الأكثر احتياجًا، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية، تعزيز الشمول الرقمي، ومنها مبادرات:

أ- صوتك مسموع وتهدف التواصل مع المواطنين لتلقي شكاواهم.

ب- "مؤسسة أهل مصر" لمساندة القطاع الصحي بإمدادهم بالأجهزة الطبية.

ج- "إصلاح جهاز إنقاذ حياة" لدعم إصلاح وصيانة أجهزة التنفس الصناعي.

د- "خلينا سند لبعض" بهدف تقديم المساعدة للمصريين العالقين في الخارج.

هـ- مشروعات تمكين المرأة، والتعليم الإلكتروني، ودعم ذوي الإعاقة.

٤- اقتصاد تنافسي ومتنوع:

أ- توفير مخصصات مالية لدعم الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي.

ب- خفض سعر الفائدة لعدد من مبادرات القطاع الخاص الصناعي.

ج- تقديم الاستشارات القانونية مجانًا للشركات والعاملين في الاسواق واقتراح البدائل الاقتصادية دون الإخلال بحرية المنافسة ومواجهة أي احتكارات.

د- دعم إحلال وتجديد الفنادق والإقامة وأساطيل النقل السياحي، والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل لتعزيز نشاط القطاع الخاص، والسياحي.

٥- المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

يتمثل أهدافه نحو الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية، من خلال الإجراءات والمبادرات التالية:

أ- "طبق فكرتك" التي تهدف لفتح باب التقدم لمنح استثنائية عاجلة لتلقى أفكار وحلول تكنولوجية مبتكرة لمجابهة فيروس كورونا.

ب- "الهاكاثون المصري الافتراضي" لتوحيد جهود وموارد واستخدام التكنولوجيا لمواجهة الفيروس وإيجاد الحلول التكنولوجية للتعامل مع أخطاره.

٦- نظام بيئي متكامل ومستدام:

يتمثل أهدافه مواجهة آثار التغيرات المناخية، تعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف في مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية، الاعتماد المتزايد على الطاقة المتجددة، صون الطبيعة وحماية مواردها والتنوع البيولوجي، تحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية من خلال الإجراءات والمبادرات التالية:

أ-إنشاء مشروعات تحلية المياه لسد الاحتياجات المتزايدة للمياه.

ب- طرح سياسات رفع الدعم لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.

ج- التنمية والاستثمار المحلي والأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة مما ساعد على تلبية الاحتياجات المتزايدة على الطاقة دون توقف الخدمة.

د- إطلاق حملة "اتحضر للأخضر. اتحضر للمستقبل" مما ساعد على رفع الوعي لدى المواطن عن القضايا البيئية.

٧- **حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع:**

يتمثل أهدافه الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، دعم نظم الرصد والتقييم والمتابعة وإتاحة البيانات، تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، تعزيز المسائلة وسيادة القانون، تمكين الإدارة المحلية، من خلال الإجراءات والمبادرات التالية:

أ-التحول الرقمي وميكنة معظم الخدمات الحكومية بالدولة.

ب- زيادة أجور العاملين بالدولة في موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ج- حماية العاملين بالقطاع الخاص بالاتفاق على عدد من السيناريوهات البديلة للحد من تسريح العمالة جراء خسائر توقف الأنشطة الاقتصادية.

٨- **الإجراءات في مجال الطاقة:**

يتمثل أهدافه الإصلاح مجال الطاقة بالاعتماد على الطاقة النظيفة، من خلال عمليات إحلال تدريجية كالتالي:

أ-الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى ٢١٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة عام ٢٠٢٠ منها ١٢٪ طاقة رياح، ٨٪ طاقة مائية وشمسية.

ب- الاهتمام بتنمية مصادر الطاقة غير التقليدية مثل الطاقة الشمسية وزراعات الوقود الحيوي لإنتاج الوقود السائل البديل للبنزين والسولار.

ج- ترشيد ٢٠٪ من استهلاك الطاقة الكهربائية بحلول ٢٠٢٢ بطرح ٦.١ مليون لمبة موفرة للطاقة.

د- تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه. ومن جهودها لتحسين كفاءة الطاقة؛ تقدم ترتيب مصر في مؤشر الأداء في مواجهة تغير المناخ من المركز ٣٠ (٢٠١٦) إلى ٢٢ (٢٠٢١) من ٥٧ دولة.

هـ- وتمتلك مصر حاليًا ٥.٨ جيجاوات من احتياجاتها الكهربائية من مصادر متجددة وتستهدف إنتاج ٤٢٪ من تلك الاحتياجات بحلول ٢٠٣٠. مشروع تحسين كفاءة الطاقة في مختلف المباني حقق وفورات قدرها ٢٥ – ٤٠٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء.

٩- الإجراءات في قطاع النقل:

أ-مشروع إحلال التاكسي بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر.

ب- تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلا من البنزين.

ج- حظر إنتاج واستيراد واستخدام الدراجات البخارية ثنائية الأشواط كاستبدالها بدراجات رباعية الأشواط تحقق خفض ملوثات الهواء الصادرة عنها بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.

د- الشروع في تنفيذ برنامج إرشادي لاستدامة نظم النقل.

هـ- تدعيم نظم النقل الجماعي.

و- إعداد مشروع قانون مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات.

١٠- الإجراءات في قطاع الصناعة:

أ- تنفيذ مشروعات برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة (للقطاع الخاص كقطاع الأعمال العام الصناعي.

ب- تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية كالمياه.

ج- تشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف.

د- إعادة استخدام المياه والتحكم في الصرف الصناعي.

هـ- إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة.

و- التوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات البيئة.

١١- الإجراءات في قطاع الزراعة:

أ- تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الزراعية المصرية.

ب- التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة.

ج- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي.

د- رفع كفاءة استخدامات المياه في الزراعة كتحسين نظم الري والصرف كتعديل التركيب المحصولية لصالح الزراعات الأقل استهلاكًا للمياه.

تحليل ملامح النمو الاحتوائي بمصر خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٩:

١- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

شكل رقم (1) معدل النمو الاقتصادي الحقيقي المدة من2015 -2019

	2019	2018	2017	2016	2015
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	5.5	5.65	4.2	4.3	4.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

من خلال الشكل رقم (١) تبين انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة بين العامين ٢٠١٥- ٢٠١٦، ثم زيادة المعدل خلال الفترة ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ نتيجة للخطوات التي تتخذ من أجل التنمية المستدامة.

٢- نسبة الانفاق على الصحة/ الانفاق العام في مصر:

من خلال الشكل رقم (٢) تبين انخفاض نسبة الانفاق على الصحة خلال الفترة بين العامين ٢٠١٥- ٢٠١٨، ثم زيادة المعدل ٢٠١٩ نتيجة لجائحة كورونا والإجراءات الصحية.

شكل رقم (2) نسبة الانفاق على الصحة في مصر المدة من 2015 - 2019

	2019	2018	2017	2016	2015
نسبة الانفاق على الصحة	4.6	4.3	4.5	5	5.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

٣- نسبة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق/معدل النمو السنوي في مصر:

شكل رقم (3) الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق/معدل النمو السنوي في مصر المدة من 2015 - 2019

	2019	2018	2017	2016	2015
الناتج المحلي الاجمالي	3.57	4.18	4.35	5.31	5.56

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

من خلال الشكل رقم (٣) تبين انخفاض نسبة الناتج خلال فترة القياس ٢٠١٥-٢٠١٨، ذلك نتيجة زيادة معدلات الإنفاق على الخدمات والمشروعات.

٤- معدلات البطالة في مصر:

من خلال الشكل رقم (٤) تبين انخفاض معدلات انخفاض معدلات البطالة سواء للرجال أو النساء أو المعدلات الإجمالية خلال فترة القياس ٢٠١٥- ٢٠١٨، ذلك بنسب كبيرة تراوحت بين ٤.٩٪ - ٣٪ وذلك رغم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (4) معدلات البطالة في مصر الفترة من 2015 -2019

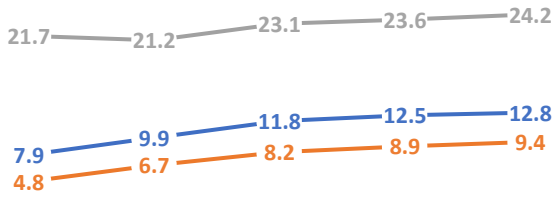

	2019	2018	2017	2016	2015
بطالة كلية	7.9	9.9	11.8	12.5	12.8
بطالة رجال	4.8	6.7	8.2	8.9	9.4
بطالة النساء	21.7	21.2	23.1	23.6	24.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أعداد مختلفة

٥- معدلات التضخم في مصر:

شكل رقم (5) معدلات التضخم

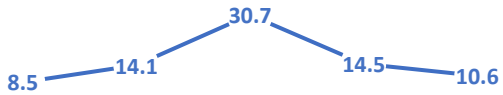

	2019	2018	2017	2016	2015
معدلات التضخم	8.5	14.1	30.7	14.5	10.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

من خلال الشكل رقم (٥) تبين ارتفاع معدلات التضخم بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ بنسبة ٣.٩٪، ثم زاد الارتفاع١٦.٦٪ نتيجة لتحرير سعر الصرف، ثم انخفض بنسبة كبيرة حتى وصل لنسبة ٨.٥٪ لسنة ٢٠١٩ نتيجة لإجراءات الإصلاح.

٦- معدل الائتمان للقطاع الخاص/ اجمال الائتمان المصرفي في مصر:

شكل رقم (6) معدل الائتمان للقطاع الخاص

	2019	2018	2017	2016	2015
معدل الائتمان للقطاع الخاص	30.6	42.9	23.9	20.5	22.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

من خلال الشكل رقم (٦) تبين انخفاض معدل الائتمان للقطاع الخاص بنسبة ٢.٢٪ ٢٠١٦، وزيادة بنسبة ٣.٤٪ خلال ٢٠١٧ وارتفع بنسبة ١٩٪ ٢٠١٨ ثم انخفض بنسبة ١٢.٣٪ ٢٠١٩، نتيجة للخطوات التحول للأخضر وإجراءات الإصلاح.

٧- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

شكل رقم(7) الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الاجمالي

	2019	2018	2017	2016	2015
الاستثمار الأجنبي المباشر	4	3.7	3.4	2.1	1.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . أعداد مختلفة

من خلال الشكل رقم (٧) تبين ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ٢.١٪، نتيجة لإجراءات الإصلاح التي تتخذها الدولة.

٨- مؤشرات الأداء العامة لمصر الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٩:

وفي تعرض لواقع مؤشرات الاقتصاد المصري والتجارب المصرية في إطار الإنجازات نحو التنمية المستدامة ومقارنة ذلك بباقي دول العالم يتبين الاتي:

جدول رقم (١) مؤشرات الأداء للاقتصاد المصري الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

مؤشرات الأداء	قيمة المؤشر سنة ٢٠١٥	قيمة المؤشر سنة ٢٠١٩	ملاحظات
معدلات النمو الاقتصادي	٤,٤٪	٣,٦٪	انخفاض ٠,٨٪
حجم الناتج المحلي الإجمالي	٢,٧*	٥,٥*	ارتفاع حجم الناتج المحلي ٢,٨*
الاستثمارات العامة	١٤٧,٨**	٤٧٣,٨**	زيادة بحجم الاستثمارات العامة ٣٢٦**
معدلات البطالة	١٢,٨٪	٧,٩٪	انخفاض معدل البطالة ٤,٩٪
العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١١,٤٪	٨,١٪	انخفاض العجز ٣,٣٪
دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٩٣,١٪	٩٠,٢٪	انخفاض الدين٢,٩٪
الإيرادات العامة	٢٦٨,١**	١١٠٥,٧**	زيادة الإيرادات العامة ٨٣٧,٦**
المصروفات العامة	٣٦٦**	١٥٩٤,١**	زيادة الإيرادات المصروفات ١٢٢٨,١**
معدل التضخم	١١٪	١٣,٩٪	زيادة معدلات التضخم ٢,٩٪
صافي الاحتياطيات الدولية لتغطية الواردات السلعية	٢٠,١***	٤٤,٥***	ارتفاع صافي الاحتياطيات ٢٤,٤٪
الاحتياطيات الدولية للواردات السلعية	٣,٩ شهر	٨ أشهر	ارتفاع الاحتياطيات ٤,١ شهر
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	٤,٣***	٤,٨***	ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ٠,٥***

المصدر: مؤشرات نشرتها الهيئة العامة للاستعلامات (*تريليون جنيه مصري/ ** مليار جنيه مصري/ *** مليار دولار) ٤٦.

من خلال الجدول رقم (١) تبين انخفاض الدين لأجهزة الموازنة العامة من النتاج المحلي الإجمالي، انخفاض معدل البطالة، ارتفاع حجم الناتج المحلي، زيادة الإيرادات العامة، ارتفاع الاحتياطيات، ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفاض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ نتيجة لإجراءات الإصلاح التي تتخذها الدولة.

٩- مؤشرات ترتيب الأداء لمصر بين دول العالم خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٩:

جدول رقم (٢) مؤشرات ترتيب الأداء التفصيلي لمصر الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

المؤشر	عدد دول الترتيب	ترتيب مصر	سنة القياس	ترتيب مصر	سنة القياس	ملاحظات
مجال التعليم	١٤٠	١٣٩	٢٠١٥	٩٩	٢٠١٩	تقدم (٤٠) مركز
الابتكار والتطوير	١٤٤	١١٣	٢٠١٥	٦١	٢٠١٩	تقدم (٨٣) مركز
متطلبات الصحة	١٤٤	٩٧	٢٠١٤	١٠٣	٢٠١٩	تراجع (٦) مركز
متطلبات البنية التحتية	١٤٤	١٠٠	٢٠١٤	٥٢	٢٠١٩	تقدم (٤٨) مركز
كفاءة سوق السلع	١٤٤	١١٨	٢٠١٤	١٠٠	٢٠١٩	تقدم (١٨) مركز
الاستعداد التكنولوجي	١٤٤	٩٥	٢٠١٤	١٠٦	٢٠١٩	تراجع (١١) مركز
تطوير الأعمال	١٤٤	٩٥	٢٠١٤	٩٥	٢٠١٩	ثبات
كفاءة سوق العمل	١٤٤	١٤٠	٢٠١٤	١٢٦	٢٠١٩	تقدم (١٨) مركز
حجم الأسواق	١٤٤	٢٩	٢٠١٤	٢٣	٢٠١٩	تقدم (٦) مركز

المصدر: مؤشرات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من خلال الجدول رقم (٢) تبين تقدم لمجال نشاط التعليم (٤٠ مركز)، تقدم متطلبات البنية التحتية (٤٨مركز)، تقدم كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق السلع (١٨مركز)، وفي مجال الابتكار والتطوير تقدم (٨٣ مركز)، غير أن هناك تراجع في متطلبات الصحة والاستعداد التكنولوجي، وذلك خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ نتيجة لإجراءات الإصلاح التي تتخذها الدولة.

تحليل ملامح الاقتصاد الأخضر بمصر خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٩:

١- تحديات التحول للاقتصاد الأخضر:

يواجه العالم العديد من المشكلات والتحديات المختلفة، ويعد الاقتصاد الأخضر أحد الوسائل الأساسية لدعم تنفيذ التنمية المستدامة، وقدمت العديد من الدراسات مجموعة من التحديات أهمها:

أ- انخفاض الرغبة السياسية لدى العديد من الدول نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

ب- عدم كفاية البنية التحتية اللازمة مثل شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وشبكات النقل والمواصلات وغير ذلك.

ج- انخفاض نسبة الانفاق على الصحة والتعليم وتنقية مياه الشرب وزيادة معدلات استخدام مياه غير الصالحة للزراعة.

د- انخفاض معدلات استخدام الطاقة النظيفة.

هـ- انخفاض مستويات رأس المال البشري والاجتماعي.

و- وجود حالة من عدم اليقين التنظيمي مما يعرقل تنفي الاهداف المستقبلية.

٢- **مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي** Global Green Economy- Index (GGEI): يتكون المؤشر من أبعاد رئيسة هي:

أ- القيادة وتغير المناخ: ويشمل موقف القيادة السياسية، التغطية الإعلامية، المنتديات العالمية، أداء تغير المناخ.

ب- كفاءة القطاعات: وتشمل المباني، المواصلات، كفاءة استخدام الموارد.

ج- الاستثمار والأسواق: وتشمل الاستثمار والابتكار في الطاقة المتجددة، تسهيلات الاستثمار الأخضر، الاستدامة في الشركات.

د- البيئة ورأس المال الطبيعي: وتشمل الزراعة، جودة الهواء، والمياه، التنوع البيولوجي، مصايد الأسماك، الغابات.

٣- **مؤشرات ترتيب الدول نحو الاقتصاد الأخضر**٤٧:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن المغرب جاءت في المرتبة ٤٨ عالميًا بين ١٣٠ دولة والمرتبة الأولى عربيًا بينما جاءت مصر في المركز ٦٧ عالميًا والثالثة عربيًا.

جدول رقم (٣) مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عن أفضل (١٠دول عربيًا) عام ٢٠١٨

الدولة	المؤشر	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
المملكة المغربية	0.513	48	1
الإمارات العربية المتحدة	0.489	59	2
جمهورية مصر العربية	0.480	67	3
قطر	0.472	72	4
المملكة الأردنية الهاشمية	0.457	82	5
الكويت	0.448	85	6
المملكة العربية السعودية	0.445	90	7
جيبوتي	0.430	99	8
تونس	0.414	104	9
لبنان	0.397	110	10

المصدر: خالد، هاشم عبد الحميد (٢٠٢٢).

٤- مؤشرات الأداء البيئي ٤٨:

يتضح من الجدول رقم (٤) أن الإمارات جاءت في المرتبة ٤٢ عالميًا بين ١٨٠ دولة والمرتبة الأولى عربيًا بينما جاءت مصر في المركز ٩٤ عالميًا والتاسع عربيًا.

(٤) مؤشر الأداء البيئي العالمي عن أفضل (١٠دول عربيًا) عام ٢٠٢٠ رقم جدول

الدولة	المؤشر	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الإمارات العربية المتحدة	55.6	42	1
الكويت	53.6	46	2
المملكة الأردنية الهاشمية	53.4	47	3
البحرين	51	56	4
تونس	46.7	71	5
لبنان	45.4	78	6
الجزائر	44.8	84	7
المملكة العربية السعودية	44	90	8
جمهورية مصر العربية	43.3	94	9
المملكة المغربية	42.3	100	10

المصدر: خالد، هاشم عبد الحميد (٢٠٢٢).

٥- مؤشرات نموذج الدراسة:

من خلال الجدول رقم (٥) تبين تقديرات مؤشر الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة كمتغير مستقل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي مقدر بالعملة المحلية كمتغير تابع**٤٩**.

جدول رقم (٥) تقديرات مؤشر الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة

التوقيت	مؤشر الاقتصاد الأخضر/ 20 إجمالي القياس	القيادة وتغير المناخ/ 40 إجمالي القياس	مؤشر كفاءة القطاعات /20 إجمالي القياس	ترتيب مؤشرات الاستثمار والأسواق عالميًا/ 144 دولة	ترتيب البيئة ورأس المال الطبيعي عالميًا/ 132 دولة	نصيب الفرد / إجمالي الناتج المحلي*
2015	2.00	6.5	9.3	139	60	34.529
2016	2.12	7.2	9.9	135	55	35.266
2017	2.41	8.1	11.7	133	41	35.980
2018	2.96	8.5	12.2	128	32	37.129
2019	3.38	12.1	14.6	126	27	38.426

Source: George, et.al (2016) Reflections on the Green Growth Index for developing countries: A focus of selected African countries https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/dpr.12 265.

* المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / نصيب الفرد من الناتج المحلي مقدر بالعملة المحلية سنويًا ـ القيمة بالألف جنيه.

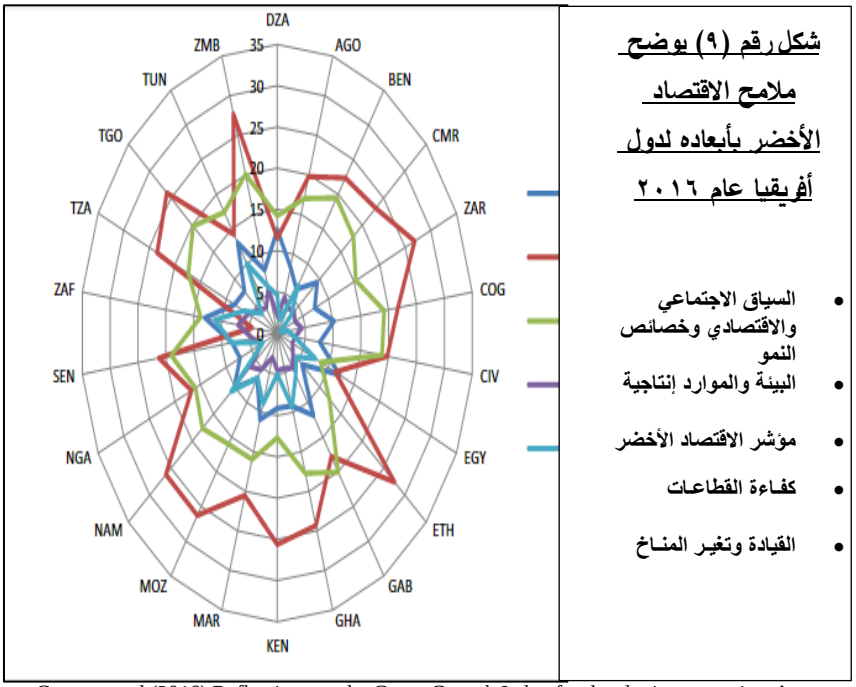

شكل رقم (٩) يوضح ملامح الاقتصاد الأخضر بأبعاده لدول أفريقيا عام ٢٠١٦

Source: George, et.al (2016) Reflections on the Green Growth Index for developing countries: A focus of selected African countries https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/dpr.12 265.

النموذج القياسي العلاقة بين التنمية المستدامة للتحول للاقتصاد الأخضر وبين النمو الاحتوائي:

أ- **البيانات المستخدمة في نموج القياس:** استخدمت الدراسة بيانات مؤشر الاقتصاد الأخضر لمصر وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وذلك عند تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، كما استخدمت المؤشرات الخاصة بإنجاز التحول للاقتصاد الأخضر بأبعاده (القيادة وتغير المناخ، كفاءة القطاعات، الاستثمار والأسواق، البيئة ورأس المال الطبيعي) وذلك عند تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

ب- **تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:** يتم تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج (STATA)، فتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد نتائج الانحدار البسيط من خلال الجدول رقم (٦) كما يلي:

(٦) نتائج نموذج الانحدار البسيط لعلاقة مؤشر الاقتصاد الأخضر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي رقم جدول

Regress GDP per capita PERFORMANCE INDEX						
Source	SS	DF	Ms	Number of obs=78 F [1.66] = 16.83 Prob > F = 0.009 R-Squared = 0.1768 Adj.R- Squared = 0.1711 Root MSE = 4.212		
Model	8.794	1	8.794			
Residual	10.21	69	8.88			
Total	19.004	70	17.674			
GDP per capita	Coef.	Std.Erer	T	P> [T]	٪95 Conf.Interval	
Performance Index	3.233	2.531	3.66	0.000	541.3	1522
Cons	-4.4	4.23145	-1.89	0.009	-5238	-5126

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج البرنامج الاحصائي (STATA)

ج- اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط:

فرضية العدم: يكون مؤشر الإنجاز غير مؤثر في النموذج وبذلك نرفض الفرض.

الفرضية البديلة: يكون مؤشر الإنجاز مؤثر في النموذج وبذلك نقبل الفرض.

ومن خلال نتائج الجدول يتبين أن Prob > F = 0.009 وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل.

وبالنسبة لمؤشر الإنجاز P> [T]= 0.000 ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل، وها يعني أن مؤشر الإنجاز له تأثير جيد على النموذج.

د- تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج (STATA)، فتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد نتائج الانحدار المتعدد من خلال الجدول رقم (٧) كما يلي:

(٧) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لعلاقة مؤشر الاقتصاد الأخضر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي رقم جدول

GDP per capita (Driving & climate- Sectors Efficiency- Markets & Investment- environment & natural capital)						
Source	SS	DF	Ms	Number of obs=79 F [1.66] = 18.83 Prob > F = 0.002 R-Squared = 0.5068 Adj.R- Squared = 0.4244 Root MSE = 4.37		
Model	10.246	5	8.9921			
Residual	10.407	71	9.9431			
Total	20.653	76	18.9352			
GDP per capita	Coef.	Std.Erer	T	P> [T]	٪95 Conf.Interval	
Driving & climate	-2.276	2.089	-2.78	**0.003	-511.021	-120.32
Sectors Efficiency	2.432	2.221	1.88	*0.061	-1.62213	765.901
Markets & Investment	2.134	2.056	2.98	**0.000	312.658	732.543
environment & natural capital	2.329	2.117	2.87	**0.001	87.9872	699.134
Cons	-4.287	4.117	-1.84	*0.065	-42212.2	2234.511
*Sig at 0.1 ** Sig at 0.05						

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج البرنامج الاحصائي (STATA)

هـ- اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد:

فرضية العدم: يكون مؤشر الإنجاز لكل من (القيادة والمناخ، كفاءة القطاعات، الأسواق والاستثمار، البيئة ورأس المال الطبيعي) غير مؤثر في النموذج وبذلك نرفض الفرض.

الفرضية البديلة: يكون مؤشر الإنجاز مؤثر في النموذج من خلال (القيادة والمناخ، كفاءة القطاعات، الأسواق والاستثمار، البيئة ورأس المال الطبيعي) وبذلك نقبل الفرض.

ومن خلال نتائج الجدول يتبين أن Prob > F = 0.002 وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل.

وبالنسبة لمؤشر الإنجاز [T] <P فجد المؤشر 0.003 للقيادة والمناخ، 0.000 للأسواق والاستثمار، 0.001 للبيئة ورأس المال الطبيعي؛ لذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل، وها يعني أن مؤشر الإنجاز له تأثير جيد على النموذج في تلك العناصر. أما بالنسبة لعنصر كفاءة القطاعات فنجده 0.061، لذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، وها يعني أن مؤشر الإنجاز ليس له تأثير جيد على النموذج.

و- بعض الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي. وفقاً لنتائج الاختبار وتم التوصل إلى عدم رفض الفرض العدمي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية٥٪ وعلى الجانب الآخر، تم التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن هناك ثباتاً في التباين بين البواقي وذلك عند مستوى معنوية٥٪.

الخاتمـة:

ينظر العالم للاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة أساسية لدعم تنفيذ التنمية المستدامة، وقد تعرضت العديد من الدول ومنها مصر للعديد من الأزمات المالية وغير المالية والعديد من جوانب الفساد وعدم المساواة ساعدت على انتشار الفقر متعدد الأبعاد؛ مما استدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للتصحيح أو الزيادة لتلك الإجراءات، ومنها التحرك للاقتصاد الأخضر من أجل زيادة النمو المستدام والشامل٥٠.

أهم النتائج:

- تبين وجود دور للاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاحتوائي أو الشامل، ووجود أثار اقتصادية موجبة لهذا الدور في مصر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩؛ ذلك من خلال وجود إجراءات لتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة بدعم التحول للاقتصاد الأخضر، مع وجود توزيع عادل لثمار النمو الشامل لأفراد المجتمع وخاصة الأكثر احتياجًا، مما قد يساهم بالقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- تأتي أهمية اللجوء إلى البيئة الخضراء لمواجهة مشاكل تطوير الحياة المعيشية، مثل محدودية مصادر الطاقة التقليدية، وارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة لانبعاث الغازات الضارة لاستهلاك الوقود، وما يليها من أثار ضارة على البيئة والصحة.
- الاقتصاد الأخضر مصمم لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، يتفق ودراسة (ساندي وأخرين، ٢٠١٧).
- هناك عدة ميزات للاقتصاد الأخضر حيث ينمو أسرع من الاقتصاد البني بمرور الزمن، ويحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدها، يتفق ودراسة (خالد، ٢٠٢٠).
- يعتبر النمو الاحتوائي قائمًا على مشاركة أطياف المجتمع بجهود التنمية وجنى ثمارها؛ بحيث يشعر به الجميع، فيدمج بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص للمواطنين والأقاليم الجغرافية، وبالتالي اتاحة فرص أكبر من المستبعدين من النمو للمشاركة في توليد الدخل والاستفادة من عوائد النمو، يتفق ودراستي (William,2018)، و(رمضان، ٢٠٢٠).

- تتعدد نتائج النمو الاحتوائي من حيث التطبيق السليم أهمها (توافر الوظائف للمواطنين، تمكين المرأة من خلال تساوى الفرص المتاحة للمشاركة في التنمية، تفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تلبى احتياجات الأطراف الخاسرة، وتوفر لها قدر من الأمان، اتخاذ إجراءات حكومية لتأمين أجور العمالة المسرحة، تعزيز فرص التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع لتحقيق مساواة في الفرص)، تتفق ودراسات (Olivia ,2013) و(مهاب، ٢٠١٨) و(رمضان، ٢٠٢٠) و (Anna .,2021)
- تبين اتخاذ صانعي السياسات في مصر للعديد من الخطوات الجادة والفاعلة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية شاملة للنواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، الفنية)، مثل (حياة كريمة، "نتشارك هنعدي الأزمة" لصندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة، التحول الرقمي بقطاع التعليم وتطويره، إطلاق تطبيق "صحة مصر" على الموبايل لتوعية وإرشاد المواطنين، التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية كالطاقة والمياه، مشروع إحلال التاكسي بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر، تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلا من البنزين بدعم حكومي، الاهتمام بتنمية مصادر الطاقة غير التقليدية مثل الطاقة الشمسية وزراعات الوقود الحيوي لإنتاج الوقود السائل البديل للبنزين والسولار، غير ذلك) يتفق ودراستي (محمد، ٢٠١٧) و(رمضان، ٢٠٢٠).

أهم التوصيات:

- ضرورة مشاركة جميع المستويات الإدارية للدولة في توجيه سياساتها من أعلى الهرم في الدولة إلى القاعدة نحو التحول للاقتصاد الأخضر، يتفق ودراسة (خالد، ٢٠٢٠).
- ضرورة تبني الدولة لسياسات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الشاملة، حيث لها دور فاعل في زيادة معدلات التنمية والحد من الفقر متعدد الأبعاد وتوفير العديد من فرص العمل لكافة الطبقات خاصة الطبقات المتوسطة والأقل من المتوسطة، يتفق ودراسة (ساندي وأخرين، ٢٠١٧).

- يتطلب التحول للاقتصاد الأخضر مراجعة أساسية وإعادة رسم للسياسات العامة بالمجتمع من أجل إيجاد تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- ضرورة إحداث تغييرات في ممارسة الأعمال بدعم ومشاركة من القطاع الخاص مثل تخفيض معدلات التلوث بكافة أنواعه (المياه، التربة، الهواء) والتوعية المستمرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، وتخفيض الدعم المضاد للبيئة، وفرض ضرائب وغرامات بيئية للمحافظة على البيئة والاستدامة، يتفق ودراسة (مهاب ٢٠١٨).
- تعزيز الابتكار في مجال التقنية الخضراء من خلال برامج التعليم والتدريب والبحث والتطوير.
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية مثل اعتماد تقنية الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة، يتفق ودراسة (خالد، ٢٠٢٠).

قائمة المراجع:

١- معتز عزت عبد الغني الشيمي (٢٠١٥) «الاقتصاد الأخضر نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢- وهيبة قحام، وسمير شرقرق، (٢٠١٦) «الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر» الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع٦.

3- Angel Gurria (2012) «inclusive green growth: for the future we want »"Available on site" https://sustainabledevelopment.un.org /index.php? page=view&type=400&nr=685&menu=1515"Retun d ate" 12/02/2022.

٤- شيماء محمد وهبه (٢٠١٥) الاثار الاقتصادية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلوان: كلية التجارة.

٥- حسام الدين نجاتي (٢٠١٤) الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة معهد التخطيط القومي: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، ع٢٥١.

٦- محمد صديق نفادي (٢٠١٧) «الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية» جامعة الأزهر: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة. ع١٧.

٧- رمضان السيد أحمد (٢٠٢٠) «محددات النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري» جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مح٤٠، ع١.

8- Mohamed Elsobki, Peter Wooders & Yasser Sherif (2009) «Clean Energy Investment in Developing Countries: Wind power in Egypt »"Available on site" https://www.iisd.org/system/files /publications/bali_ 2_copenhagen_egypt_wind.pdf "Retun d ate" 12/ 02/2022.

9- Olivia Bina (2013) «The green economy and sustainable development an uneasy balance?» "Available on site" https://jo urnals.sagepub .com/doi/pdf/10.1068/c1310j "Retun date" 12/04 /2022.

١٠- معتز، مرجع سابق.

١١- عبير محمود عبد الحكم (٢٠١٦) «الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة» جامعة عين شمس: كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٢.

١٢- محمد، مرجع سابق.

١٣- بوعزيز ناصر وعبد الرحمان أولاد زاوي (٢٠١٨) «الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بين تحليل التحديات وتحديد فرص النجاح» الجزائر: مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية مج٥، ع١.

14- William Robert Avis (2018) «Inclusive and Green Growth in developing countries» K4D Helpdesk Report. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

١٥- أمينة بديار، ومحمد توفيق مزيان، (٢٠١٩) «أثر الاقتصاد الاخضر علي النمو والتنمية المستدامة، دراسة قياسية لمجموعة من الدول المتقدمة والنامية» الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، مج٦، ع١.

16- Anna Jahre (2021) «Green Economy Learning a Resource Guide» University of Gothenburg “Available on site” https:// www.gu.se /sites/default/files/2021-12/Green_Economy_Learni ng_A_ Resou rce_Guide.pdf “Return date” 11/ 04/2022.

١٧- رامي حسني الأزهري (٢٠١١) «دور السياسات المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق: كلية التجارة.

18- Hafez Ghanem (2014) «Improving Regional and Rural Development for Inclusive Growth in Egypt- Global Economy & Development Working Paper 67»“Available on site” https://ciaot est.cc.columbia.ed u/wps/bi0030381/f_0030381_24555.pdf “Return date”11/04/2022.

١٩- كلثوم الحمزاوي (٢٠١٦) «مناخ الأعمال وروح المبادرة والاستدامة المالية والاشتمال المالي من أجل تحقيق النمو الاحتوائي والاستقرار الاجتماعي – الجمهورية التونسية» "متاح بموقع" https://ewsdata.rightsindevelopment.org/files/documents/11/WB-P15811 1_Kfh M7wm.pdf "تاريخ الاطلاع" ١٢/ ٤/ ٢٠٢٢.

٢٠- مهاب عادل حسن (٢٠١٨) «النمو الاحتوائي: مدخل لتوزيع متوازن» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة أحوال مصرية، ع٧٠.

٢١- رمضان، مرجع سابق.

٢٢- خالد عبد الوهاب الباجوري (٢٠٢٠) «محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري» جامعة سوهاج: كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مح٣٤، ع١.

23- Jarvis Christopher, Pierre Gaëlle, Baduel Bénédicte, Fayad Dominique, Keyserling de Alexander, Sarr Babacar, & Sumlinski A Mariusz, (2021) «Economic governance reforms to support inclusive growth in the Middle East, North Africa, and Central Asia» International Monetary Fund Report.

24- Bakary Traoré, René Orozco Jose, Juan Velandia (2022) «Digital drivers of inclusive growth in Africa and Latin America and the Caribbean» "Available on site" https://www.oecdilibrary.org/deve lopment/development-co-operation-report-2021_2ef64dac-en "Ret-urnda te" 15/ 04/2022.

25- Max Weber, Taha Chaiechi (2022) «Fiscal Implications – Inclusive Growth and Climate Change Resilience: A Scoping Study of Existing Policy in Selected ASEAN Countries» "Available onsite" https://link .springer.com/chapter /10.1007/978-981-16-260-8_32 "Return date" 12/ 04/2022.

٢٦- ساندي صبري ومارينا ماهر، ومنى أمام، وميرنا ملاك، ونانسي محسن (٢٠١٧) «الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر» المركز الديمقراطي العربي.

27- Mohamed , previous reference..

٢٨- زينب عباس زعزوع (٢٠١٧) «دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مج١٨ع٤.

٢٩- عايد راضي خنفر (٢٠١٤) «الاقتصاد البيئي: الاقتصاد الأخضر» جامعة أسيوط: مجلة أسيوط للدراسات البيئية، ع٣٩.

30- Olivia , previous reference..

٣١- عبير، مرجع سابق.

٣٢- بوعزيز، مرجع سابق.

٣٣- بوعزيز، المرجع السابق.

٣٤- نجوى يوسف وسمير أكرم ومحمد حنفي (٢٠١٤) «الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم» جامعة القاهرة: كلية الدراسات العليا للتربية، مجلة العلوم التربوية. مج٢٢،ع٣.

٣٥- ساندى وآخرين، مرجع سابق.

٣٦- ساندى وآخرين، مرجع سابق.

37- William , previous reference.

38- Jarvis , previous reference.

٣٩- خالد، عبد الوهاب (٢٠٢٠)، مرجع سابق.

40- William , previous reference.

٤١- مهاب ، مرجع سابق.

42- Bakary , previous reference.

43- Hafez , previous reference.

٤٤- الهيئة العامة للاستعلامات «استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) » "متاح بموقع" https://www.sis.gov.eg/Story/118142 "تاريخ الاطلاع" ٤/٢٢/ ٢٠٢٢.

٤٥- حسام، مرجع سابق.

٤٦- مؤشرات للهيئة العامة للاستعلامات "متاح بموقع" https://sis.gov.eg/Story/221380 "تاريخ الاطلاع" ١٢/٨/ ٢٠٢٢.

٤٧- خالد، هاشم عبد الحميد (٢٠٢٢) الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٣٦، ع٢.

٤٨- المرجع السابق.

49- George Kararach, Senia Nhamo, Godwell Nhamo, Maurice Mubila, Charles Nhemachena, Suresh Babu (2016) Reflections on the Green Growth Index for developing countries: A focus of selected African countries https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/dpr.12265

٥٠- زينب، مرجع سابق.